

المحاضرة التاسعة: آليات صناعة المصطلح 3: التوليد

اعتبر مبحث التوليد قضية مهمة في الدرس اللغوي القديم؛ وذلك انطلاقاً من دوره التنموي للغة العربية؛ إذ تتبعه تقنيات عديدة تحمل في طياتها الخاصية التوليدية للملفوظات اللغوية؛ كالاشتقاق والمجاز، والنحت... وغيرها. ولكن "يصعب أن نجد عند القدماء من اللغويين تعريفاً دقيقاً، أو تحديداً واضحاً لمفهوم "المولّد" في علاقته بالتغيّر الدلالي خاصة. فقد اعتبروا كلّ لفظ أو تركيب جاء عن طريق اشتقاق أو ارتجال أو تغيير في الدلالة أو تعريب أو تحريف أو لحن، واستعمله المولّدون بعد عصر الاحتجاج، من المولّدات" (1).

وفي سياق الإلحاح على خاصية التظافر الميكانيزماتي لوضع المادة المصطلحية وتنميتها؛ فإننا نلغي (يوسف وغليسي) مؤكّداً على المبدأ التكاملي بين (التوليد) و توابعه من الآليات الأخرى المتفرّعة عنه والمساهمة في انتاجية المفردة المصطلحية؛ ونصّ ذلك قوله: «إنّ التوليد الاصطلاحي - بوصفه شكلاً من أشكال التنمية اللغوية - فعل محوَجّ إلى عدد من الوسائل والآليات التي يتيحها فقه اللغة والتي تضطلع بإنتاج المصطلحات» (2).

ولا يجيد التصرّو المنهجي الغربي على الطروحات النقدية في مفهمتها لآلية (التوليد)؛ والتي تقضي بوجود رصيد لغوي جديد مستحدث؛ فهو عندهم "إدخال كلمات جديدة في معجم لغة. وبهذا المعنى فإنّ التوليد يخصّ افتراضياً كلّ وحدة معجمية قادرة على أن تشكّل مدخلاً في معجم كانت هذه الوحدة بسيطة أو مقطعية" (3).

(1) محمد غاليم، التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1987، ص11.

(2) يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص79.

(3) ماريا تيريزا كابري، المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، ص272.

وعليه، فإننا سنقف عند أبرز الميكانيزمات التوليدية، وذلك بهدف الكشف عن خصوصياتها في الدرس اللغوي والنقدي، والتأكيد على أهميتها في تأثيث الخزانة اللغوية العربية بمواد مصطلحية جديدة، وبيان ذلك الآتي:

أ/ الاشتقاق:

يعرّف الاشتقاق في معجم (التعريفات) لـ(الشريف الجرجاني) وفق التحديد المفهومي الآتي: «نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتها معنّى وتركيباً ومغايرتها في الصيغة»⁽⁴⁾. ولا يتعد (عبد القادر بن مصطفى المغربي) عن هذه الرؤية المفهومية؛ إذ إنّ ميكانيزما الاشتقاق تتأتى عنده وفق المحدّد التعريفي الآتي: «نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتها معنّى وتركيباً وتغايرها في الصيغة. أو يقال هو تحويل الأصل الواحد إلى صيغ مختلفة لتفيد ما لم يستفد بذلك الأصل»⁽⁵⁾.

أمّا (الكفوي) فإنّ الاشتقاق عنده "اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه حروف ذلك الأصل"⁽⁶⁾. وبخصوص اللون الاشتقائي الشائع في الدراسات اللغوية فهو (الاشتقاق الصغير)؛ الذي يعرّف بأنه «انتزاع كلمة من أخرى بتغيير في الصيغة مع تشابه بينهما في المعنى واتّفاق في الأحرف الأصلية وفي ترتيبها. كاشتقاق ضارب ومضروب ومضرب وتضارب من ضرب»⁽⁷⁾.

ولقد أكّد (عبد القادر بن مصطفى المغربي) خصوصية هذا اللون الاشتقائي، سواء في توسّع نطاق استخدامه، أو في فعاليته الانتاجية للمواد اللغوية، وهذا ما يفهم من قوله: «وهذا النوع من الاشتقاق هو الذي يتبادر إلى الذهن عند الإطلاق؛ لأنّه الأوسع دائرة، والأكثر نتاجاً، وإلا فإنّ في لغة العرب

(4) الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، ص26.

(5) عبد القادر بن مصطفى المغربي، الاشتقاق والتعريب، مطبعة الهلال، الفجالة، مصر، (د.ط)، 1908، ص9.

(6) الكفوي، الكلّيات، مؤسسة الرسالة، وضع فهارسه: عدنان درويش، محمّد المصري، بيروت، لبنان، ط2، 1998، ص117.

(7) فؤاد حنا طرزي، الاشتقاق، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2005، ص26-27.

وسائل أخرى لنموّها وتكاثر كلماتها هي من قبيل الاشتقاق الصغير المذكور إلا أنّها تجري على نمط آخر وتتحرك في دائرة أضيق. وأريد بها "القلب" و"الإبدال" و"النحت"»⁽⁸⁾.

بهذا، فإنّ الاشتقاق يتركز أساسا على مبدأ التوليد المفرداتي؛ ذلك أنّه "توالد وتكاثر بين الألفاظ بعضها من بعض. ولا يكون ذلك إلا بين الألفاظ ذات الأصل الواحد"⁽⁹⁾.

ولا ينفك البحث الاشتقائي عن ميدان (علم الصرف)؛ باعتباره الدعامة المهمة في كشف لبوس الكلم عبر تجلياته الدلالية المختلفة؛ فهو "أحد العلوم التي تدرس النشاط اللغوي، وهو يتناول مستوى محدّدا من مستويات هذا النشاط، وهو مستوى الكلمة المفردة، أي باعتبارها غير مركّبة مع غيرها وليس معنى هذا أنّ الصرف يرفض تحليل الكلمات التي تتركّب منها الجمل، وإنّما معناه أنّ الصرف حين يتناول هذه الكلمات التي تتكوّن منها الجمل والتراكيب اللغوية إنّما يتناولها من حيث كونها صيغا مستقلة منفردة عن غيرها"⁽¹⁰⁾.

وإذا كان للإضافة أو للّصق مزايا في نمو اللغة، فإنّ "لاشتقاق مزايا أيضا، فبالإمكان توليد ما يزيد عن أربع عشرة صيغة فعلية من الجذر الواحد، ومن كلّ صيغة منها يمكن اشتقاق أربع عشرة صيغة اسمية أو وصفية، وبضرب 14×14 ينتج 196 لفظا، ولو افترضنا أنّ في العربية تسعة آلاف جذر ثلاثي لتوقّر لدينا ما يقرب من مليون وسبعمائة وأربعين ألف لفظة من الثلاثي فحسب، فكيف بغيره من الرباعي أو الخماسي"⁽¹¹⁾.

ولقد حدّد بعضهم كيفيات التوليد الاشتقائي، والتي نجد من ضمنها الآتي⁽¹²⁾:

(8) عبد القادر بن مصطفى المغربي، الاشتقاق والتعريب، ص14.

(9) حلمي خليل، المولّد في العربية، نقلا عن: يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص80.

(10) علي أبو المكارم، التعريف بالتصريف، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، ط1، 2007، ص19.

(11) محمد حسن عبد العزيز، التعريب في القديم والحديث، ص216.

(12) سميح أبو مغلي، تعريب الألفاظ والمصطلحات وأثره في اللغة والأدب، دار البداية، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص57-58.

أ/ استعمال حروف الأصل أو المادة، كأن يأخذ المولّدون من مادة (ف س ق) المعروفة لدى العرب بمعنى الخروج كلمة مثل: (فستقيّة)، فهذه كلمة لم يعرفها العرب، ولم يشتقوها، فهي مولّدة بطريقة الاشتقاق.

ب/ استعمال الصيغ الصرفية العربية ذات المعاني، والاتيان بالكلمة على وزنها لم يعهدها العرب، كقول المولّدين (حرّار) لبائع الحرير، قهي كلمة مولّدة، وقد وردت على صيغة (فعّال)، التي تدلّ على النسبة ولكن لم يتفوّه بها العرب سابقا.

ج/ استخدام حروف الزيادة ذات المعاني، فالألف والنون مثلا تدلّ على المطاوعة، ومن الملفوظات المولّدة بهذه الطريقة: انكسار الضوء وانعكاسه.

ب/المجاز:

لقد أضحى المجاز آلية توليدية مهمة؛ حيث "تستعين بها اللغة كي تطوّر نفسها بنفسها، مكتفية -في ذلك- بوحداتها المعجمية (الثابتة دوالها، المتغيّرة مدلولاتها) التي تغدو من السعة الدلالية بحيث تستوعب دلالات جديدة لا تربطها بالدلالات الأصلية سوى وشائج المناسبة والمشابهة"⁽¹³⁾.

ولعلّ الدور المهم الذي تنجزه التقنية المجازية عبر إثرائها للمعجم المصطلحي، قد جعلت الباحث (محمد غاليم) حاثا على التوليد المجازي المستحدث، ودون الثبات على المجازات المأثورة (سماعا/نقلا) ونصّ ذلك قوله: «العلاقات المجازية بمختلف أنواعها، تحدّد مبدئيا، إمكان توليد دلالات جديدة، وعدم الاقتصار على المستعمل والمنقول؛ لأنّ العبرة بنوع هذه العلاقات لا بأشخاصها، أي دون البحث عن اللفظ بعينه»⁽¹⁴⁾.

وبخصوص رؤية (أحمد مطلوب) لهذه التقنية التوليدية، فإنّها تتلخّص عبر قوله: «ويكاد المجاز يكون من وسائل التصوير الفنيّ عند القدماء والمعاصرين، ولكنّه -فضلا عن ذلك- وسيلة من وسائل

(13) يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص84.

(14) محمد غاليم، التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، ص23.

نمو اللغة، ويمكن الاستعانة به في وضع المصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية على سبيل تغيير الدلالة»⁽¹⁵⁾.

ولعلنا نجد في الشاهد المصطلحي (الوتد الألسني) -المندرج ضمن تقنية (المجاز)- والذي ابتدعه (عبد الملك مرتاض) أشدّ وضوحاً وتبيانا؛ وهذا ما أطلعنا عليه (يوسف وغليسي) في مقالته المعنونة بـ(فقه المصطلح النقدي الجديد)؛ فنراه قائلاً في شأن هذه القضية التوليدية: «ومن المصطلحات المجازية التي تتكرر في دراسات عبد الملك مرتاض، نذكر (الوتد الألسني)؛ حيث يستغني "الوتد" عن دلالاته المعجمية (ما رزّ في الأرض أو الحائط من الخشب) ليكتسب دلالة جديدة (ركيزة لغوية تستند إليها الوحدات الجمالية داخل الملفوظ (...))، ليس بينها وبين الدلالة الأولى سوى هذا الانتصاب الحيادي الثابت»⁽¹⁶⁾.

ج/ النحت:

يعدّ النحت من أبرز الآليات التوليدية التي يعتدّ بها الباحثون في الوضع الاصطلاحي، فهو بذلك "ناموس فاعل على الألفاظ، وغاية ما يفعله فيها، إنما هو الاختصار في نطقها تسهيلاً للفظها (...). وهذا الناموس لم تنج من فتكه لغة من لغات البشر"⁽¹⁷⁾.

تتحدّد دلالة مسمّى (النحت) في (المعجم الوسيط) وفق المعطى التعريفي الآتي: «استخراج كلمة واحدة من كلمتين أو أكثر، ومثاله: "حوقل" أو "حولق" نحتاً من "لا حول ولا قوة إلا بالله" و"الحسبلة" من قول القائل: "حسبي الله"، و"المشألة" من "ما شاء الله" و"البسملة" من "بسم الله الرحمن الرحيم" و"الحمدلة" من قولك: "الحمد لله"⁽¹⁸⁾.

(15) أحمد مطلوب: بحوث مصطلحية، ص22.

(16) يوسف وغليسي، فقه المصطلح النقدي الجديد، علامات، جدّة، السعودية، مج14، ع55، مارس 2005، ص325.

(17) أحمد مطلوب، النحت في اللغة العربية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2002، ص17.

(18) إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، مادة (نحت)، 402.

كما نلني بعضهم معرّفًا إيّاه على أنّه "المداخلة بين لفظين أو أكثر على نحو معيّن، ليتولّد منها لفظ جديد، فيه من أحرفها جميعا، ويحمل معناها كاملا. وهو من سنن العرب القديمة في توليد المفردات"⁽¹⁹⁾. ولا يخفى على الباحثين أهمية الآلية النحتية في الدرس اللغوي العربي قديمه وحديثه؛ فهي "ظاهرة لغوية احتاجت لها اللغة العربية قديما وحديثا، ولم يلتزم فيه الأخذ من كلّ الكلمات ولا موافقة الحركات والسكنات. وقد وردت من هذا النوع كثرة تجيز قياسيته، ومن ثمّ يجوز أن ينحت من كلمتين أو أكثر اسم أو فعل عن الحاجة، على أن يراعى ما أمكن استخدام الأصلي من الحروف دون الزوائد. فإن كان المنحوت اسما اشتراط أن يكون على وزن عربي، والوصف منه بإضافة يا النسب، وإن كان فعلا كان على وزن (فعلل) أو (تفعلل)، إلا إذا اقتضت غير ذلك الضرورة، وذلك جريا على ما ورد من الكلمات المنحوتة"⁽²⁰⁾.

وبخصوص مسألة تفعيل العمل بميكانيزما النحت فإنّها -عند بعضهم- طيّعة سهلة، ولكنّها تقتضي الحيلة على صعيد الملفوظ العلمي المتخصّص، إذ المهمّ "أن لا يشيع الاصطلاح الدخيل مع مسماه قبل أن يعلم عليه باصطلاح عربي، وهذا يقتضي أن يكون هناك صمام للأمن الثقافي من نوع ما"⁽²¹⁾. وخلاصة القول، أنّ آلية التوليد قد كان لها الدور في اصباح المفردة اللغوية المعجمية الطابع المصطلحي العلمي، وذلك من خلال تقنياها المختلفة؛ كالاتقاق، والمجاز، والنحت، والتي راهن على تفعيلها اللغويون القدامى قبل المعاصرين؛ فهي في مجموعها معلم نهضوي للغة العربية؛ لأنّها أكسبتها ثراء مفرداتيا يضاف عبر الأزمنة المختلفة، فهي لغة توليدية اشتقاقية بامتياز، عكس اللغات الأجنبية، والتي يسمها الطابع الإلصاقي الملازم لها.

(19) يحي عبد الرؤوف جبر، الاصطلاح: مصادره ومشاكله وطرق توليده، ص152.

(20) أحمد مطلوب، بحوث مصطلحية، ص28.

(21) يحي عبد الرؤوف جبر، الاصطلاح: مصادره ومشاكله وطرق توليده، ص152.